

## مشروع إسقاط فوائد الديون

مقدم من المواطن / خالد عبدالحميد الزامل

**أولاً :** تتكفل الدولة بسداد كافة القروض الشخصية فقط التي على المواطنين (بنوك ومن ضمنها بنك التسليف والادخار / شركات ائتمان / شركات تجارية "سيارات - أثاث - أجهزة - ... الخ" / التأمينات الاجتماعية ) من صندوق احتياطي الأجيال المقبلة ، ومن ثم تقوم الدولة بإعادة جدولة هذه الديون عليهم بحيث أن تصبح مبلغ إجمالي واحد يتم تسديده من قبل المواطن بقسط شهري ثابت يصب في صندوق احتياطي الأجيال المقبلة ، وعلى أن يتم احتساب القسط الشهري للمواطن وفقاً للشرائح التالية :

- 1- من 0 د.ك لغاية 30000 د.ك القسط الشهري 100 د.ك (سيتم سداد المبلغ خلال 25 سنة)
- 2- من 30001 د.ك لغاية 45000 د.ك القسط الشهري 150 د.ك (سيتم سداد المبلغ خلال 25 سنة)
- 3- من 45001 د.ك لغاية 60000 د.ك القسط الشهري 200 د.ك (سيتم سداد المبلغ خلال 25 سنة)
- 4- من 60001 د.ك لغاية 90000 د.ك القسط الشهري 250 د.ك (سيتم سداد المبلغ خلال 30 سنة)
- 5- من 90001 د.ك فما فوق القسط الشهري 300 د.ك (يتم تسديد المبلغ لحين انتهاءه )

مثال لمواطن يدخل ضمن الشريحة الأخيرة : المواطن زيد بن عبيد عليه أقساط والتزامات شهرية حسب التالي :-

م	القسط الشهري	البيان	المدين	مدة السداد سنة	الإجمالي شامل الفوائد	المبلغ لو سدد نقدا
1	100	قسط البيت	بنك التسليف والادخار		69000	69000
2	79	استبدال التأمينات	التأمينات الاجتماعية	5	4750	4750
3	610	قرض	البنك الوطني	35	256200	68000
4	120	قسط سيارة	التسهيلات	5	7200	5000
5	60	أقساط أجهزة وأثاث	الغانم	4	2880	2000
المجموع	969				340030	148750

( ملاحظة هامة : الأرقام أعلاه هي لحالة حقيقية )

وفقاً للمشروع فإنه سيسدد التزاماته في نحو 41 سنة تقريباً

300 د.ك × 12 شهر = 3600 د.ك سنوياً

3600 د.ك × 41 سنة = 147600 د.ك

**ثانياً :** لتحقيق مقتضيات العدالة الاجتماعية " قدر الإمكان " بين المواطنين في الاستفادة من هذا المشروع يتم منح من لم يستفيد منه أو من كانت استفادته تغطي السداد قبل الموعد المحدد "25 سنة" قرضاً حسناً بموجب الشريحة الأولى بفرق المبلغ ، على أن يكون ذلك بطلب من المواطن خلال سنة من تاريخ إقرار المشروع ويسقط حقه بالمطالبة بذلك بعد انقضاء المدة المبيّنة ، وذلك كله بشرط وجود الضمانات المناسبة للإقراض والتي كانت ستقبل بها البنوك والمؤسسات التجارية لو تقدم إليها لطلب قرض والتي منها أن يكون للمواطن دخل شهري ثابت من وظيفة أو رهن عقار ... الخ .

**ثالثاً :** لضمان عدم تكرار الأمر بصورته الحالية ، ولضبط عملية الإقراض بما يتناسب مع الإمكانيات للمواطن الكويتي ، وللمحد من جشع التجار واستغلالهم لحاجات المواطنين ، يقترح وضع ضوابط وشروط صارمة للإقراض في المستقبل حسب الآتي :-

1- يسن قانون يفرض عدم جواز بأي حال من الأحوال أن يكون مجموع الأقساط الشهرية الثابتة على المواطن "عدا ما يستحق للنفقة الشرعية أو إيجار المسكن أو بنك التسليف والادخار أو لمؤسسة التأمينات الاجتماعية" بما يجاوز 25% من دخله الشهري ، وينشأ جهاز مركزي ضمن بنك الكويت المركزي تكون مهمته إعطاء المعلومات والتصريح اللازم لأي مواطن كي يتمكن من اخذ قرض أو فرض قسط جديد عليه ، ويتم إلزام كافة الجهات بالدولة من وزارات أو هيئات أو بنوك أو شركات بالتقيد بطلب المعلومات والشهادات اللازمة قبل إقراض المواطن او فرض التزام شهري ثابت عليه ، وإلا وبحكم القانون لا يلتزم المواطن بالسداد إلا في حدود ما يتوفر له من الـ 25% المسموح له بالسداد منها من مرتبه أو دخله الشهري ولا يستحق المقرض أي فوائد نتيجة التأخير في السداد .

2- تلغي القدسية والعقوبات الجزائية الفورية الموضوعية على الشيكات ويسمح لها بان تكون أداة انتمان مثلها مثل الكمبيالة ، وذلك نظراً لاستغلال التجار والبنوك والجهات المقرضة لذلك الأمر للتحايل على القانون وفرض التزامات باهضة على المواطن ، خصوصاً وان الحاجة انتفت لإعطاء الشيكات أهمية وحماية كبرى واعتبارها محل النقود لوجود وسائل دفع بديلة كثيرة ومنها بطاقات الائتمان والكي نت و الام نت وغيرها من وسائل يتم الدفع مباشرة خصماً من الحساب .

3- يسن قانون عدم جواز أن يتم الإقراض بفائدة متغيرة لأي سبب من الأسباب ، فذلك الأمر ينطوي على مخاطر كبيرة على المواطنين بحيث يمكن أن يصل الأمر إلي أن يكون المواطن مديناً مدى الحياة ، أو أن يتم رفع قيمة القسط الشهري عليه وبقيمة كبيرة جدا تجاوز ما اتفق عليه يوم التعاقد ، وذلك أمر يتنافى مع العدالة الاجتماعية والمنطق .

4- تلزم جميع الجهات بالدولة من وزارات أو هيئات أو بنوك أو شركات بصيغة معينة لعقود الإقراض يراعى فيها العدالة وتصدر من البنك المركزي ، ويجب على جميع الجهات الرجوع للبنك المركزي لتصديق هذه العقود ، ويعتبر باطلاً كل عقد يُنشأ إلتزاماً شهرياً أو سنوياً ثابتاً على المواطن ما لم يصدق أو يعتمد من بنك الكويت المركزي ، وذلك لضمان عدم تعرض المواطنين للابتزاز أو التعاقد بالشروط الإذعانية .

#### **رابعاً : ضمانات السداد**

يتم الإبقاء على نفس الضمانات الموجودة لدى البنوك والدائنين كما هي لحين كامل السداد ، مع مراعاة انتقال هذه الضمانات للحكومة .

## خامساً : مميزات المشروع

- 1- ميزانية الدولة لن تتحمل مبالغ كبيرة فصندوق احتياطي الأجيال المقبلة سوف يسترجع المبالغ التي سحبت منه خلال من 25 لغاية 30 سنة ، وبالتالي لن يتم الإخلال بالهدف والغاية الذي أنشئ الصندوق من اجله وهو حفظ حقوق الأجيال المقبلة ، وهو مثل تقديم قرض حسن من الصندوق للمواطنين .
- 2- سيتم تحقيق الهدف المنشود من قبل الحكومة والمجلس وهو التخفيف من على كاهل المواطنين وضمان العيش الكريم لهم ، واستغلال الفوائض المالية بما يعود على المواطنين بالنفع .
- 3- من شان هذا المشروع الحد من النمط الاستهلاكي للمواطن الكويتي ويرجعه إلى جادة الصواب والصرف السليم ، وكذلك يشجع الادخار .
- 4- المشروع يحقق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية للمواطنين .
- 5- المشروع ينطوي على حل للمشكلة وعلاجاً جذرياً لها بحيث لا تتكرر في المستقبل .
- 6- المشروع بحق هو أفضل البدائل المتاحة التي يمكن أن لا تكلف الدولة مبالغ إضافية .
- 7- المساهمة في القضاء على مظاهر الفساد والرشوة وغيرها من السلبيات التي جاءت نتيجة الحاجة الماسة والملحة للمواطن والتي لولاها لما ارتشى أو ساهم بالفساد .
- 8- إعطاء الفرصة للمواطنين بفتح صفحة جديدة في حياتهم خالية من الهموم والدين .
- 9- المشروع ينزع فتيل أزمة خانقة قادمة لا محالة ، فالديون ازدادت بشكل كبير على المواطنين وهم يرون حولهم القروض والهبات توزع يميناً وشمالاً .
- 10- المشروع متكامل فهو يحتوى الحل والعلاج لكي لا ينطبق علينا المثل القائل " لاطبنا ولا غدا الشر "

## سادساً : سلبيات المشروع

إذا كان من سلبيات المشروع عدم استفادة الدولة من الفائدة العائدة من استثمار مبالغ صندوق احتياطي الأجيال المقبلة التي ستغطي قيمة المشروع وهي بحد أقصى 10 % سنويا ، فان ذلك ثمن بخس تدفعه الحكومة لما تم على يدها وبسببها لما آلت إليه الأمور من حال المواطنين ، فهي المسئولة عن الشعب وهي ولية أمره والمسئولة عن توجيهه وتقويم مساره ، ثم هل هناك استثمار أهم من استثمار المواطن وأراحته قدر المستطاع .